مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان الأعضاء
دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

نوفمبر ٢٠١٦

جدول المحتويات

١. الخلفية 1

٢. نبذة عن المشاريع التي يمولها البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من آثار تغير المناخ 1

٣. تجارب ناجحة 2

أ. محطات صغرى للطاقة المائية في طاجكستان 2

ب. مستقبل آمن ونظيف: إعادة تشكيل قطاع الطاقة في تركيا 3

ج. مشروع مننتالي للطاقة المائية (هيئة تطوير حوض نهر السنغال) 4

د. أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية المصغرة في بنغلادش 4

٤. الخاتمة 5

التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان الأعضاء دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

١. الخلفية

يعرف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي شكله برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٨٨ التخفيف على أنه "التغير التكنولوجي والاستعاضة بالتكنولوجيا لتقليص مدخلات الموارد والانبعاثات لكل وحدة من وحدات الناتج بالنسبة لتغير المناخ ووسائل التخفيف وسياسات التنفيذ، للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين البالوعات.

ومن التدابير المحتملة تقليص الطلب على السلع والخدمات التي تتطلب قدرا كبيرا من الانبعاثات، وتعزيز مكاسب الفعالية، وزيادة استخدام التكنولوجيا منخفضة الكربون. ومن الطرق الأخرى للتخفيف من آثار تغير المناخ تعزيز الخزانات التي تمتص ثاني أكسيد الكربون مثل الغابات. ويقصد بتخفيف آثار تغير المناخ تقليص إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب ارتفاعا في حرارة كوكب الأرض في الجو.

وللتصدي لظاهرة الاحترار العالمي، وقعت أغلب بلدان العالم معاهدة دولية وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في يونيو/حزيران ١٩٩٢. وحتى عام ٢٠١٥، انضم إلى الاتفاقية ١٩٧ طرفا تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما فيها جميع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية). ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية في التعامل مع أي ارتفاع في درجات الحرارة لا يمكن تفاديه.

ومن المقرر أن تُعقد الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في الفترة من ٧ إلى ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ في مراكش بالمملكة المغربية. وستشرع الأطراف في الاتفاقية في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في التحضير لدخول اتفاق باريس حيز النفاذ، وهو الاتفاق الذي تم اعتماده في مؤتمر باريس حول المناخ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ حين اعتمد ١٩٥ طرفا أول اتفاقية عالمية ملزمة قانونا حول المناخ العالمي. وتضع هذه الاتفاقية التي ستدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠ خطة عمل شاملة تهدف إلى وضع العالم على الطريق الصحيح لتفادي ظاهرة تغير المناخ الخطيرة بإبقاء الارتفاع في درجة حرارة العالم دون مستوى درجتين مئويتين.

وأبرزت البلدان، ومن بينها بلدان البنك الإسلامي للتنمية، على العلن التدابير المناخية التي تنوي اتخاذها لما بعد ٢٠٢٠ في إطار الاتفاق الدولي الجديد؛ وهي التدابير التي اصطلح على تسميتها بمساهماتها المقررة المحددة وطنياً. وتحدد هذه التدابير المتصلة بالمناخ والتي تضمنتها هذه المساهمات المقررة المحددة وطنيا بقدر كبير ما إذا كان العالم ماض في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس: الإبقاء على معدل ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، ومواصلة الجهود لإبقاء ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية، وتحقيق المستوى الصفري الصافي للانبعاثات في النصف الثاني من هذا القرن.

ولصياغة استراتيجية فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ، من المهم تحديد نسق انبعاثات غازات الدفيئة، وخيارات التخفيف المتاحة، ودور التكنولوجيا والآليات القائمة على السوق. ومن الضروري كذلك صياغة الاستراتيجية على نحو يجعلها تساعد في كفالة التنمية المستدامة.

وتشمل استراتيجيات التخفيف العديدة إعادة تجهيز المباني لجعلها أكثر فاعلية في استهلاك الطاقة، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة مثل محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية؛ ومساعدة المدن على تطوير وسائل النقل المستدامة مثل حافلات النقل السريع، والمركبات الكهربائية، وأنواع الوقود البيولوجي، وتشجيع استخدامات الأرض والغابات على نحو أكثر استدامة.

٢. نبذة عن المشاريع التي يمولها البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من آثار تغير المناخ

ساهم البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في دوله الأعضاء، وذلك بتقديم تمويل إجمالي يناهز ٢,٧٥ مليار دولار أمريكي. واتخذ البنك كذلك الإجراءات التالية لدعم حماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ في أق: ١) نص على حماية البيئة في جميع الوثائق الخاصة بمشاريعه؛ ٢) صاغ بيانات والتزامات للضمانات البيئية؛ ٣) حصل على صفة المراقب في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ؛ أطلق في عام ٢٠١٤ برنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر لمواجهة التحديات المرتبطة بالطاقة في الدول الأعضاء من خلال تطبيق مصادر الطاقة المتجددة؛ ٥) اعتمد سياسة للطاقة المتجددة تدعو إلى زيادة التمويل المخصص للطاقة المتجددة.

وسيتم تنفيذ برنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر من خلال مشاريع للكهربة باستخدام الطاقة المتجددة تتسم باللامركزية مع التركيز بصورة خاصة على حلول الطاقة الشمسية خارج الشبكة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على مدى ثلاث سنوات تبدأ من عام ١٤٣٥هـ (٢٠١٤).

ويبلغ إجمالي الميزانية البيانية للبرنامج ١٨٠ مليون دولار أمريكي. وقد أقر البنك حتى عام ٢٠١٥ مشاريع بمبلغ ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي لكل من بوركينافاسو والسنغال. (بوركينا فاسو: ١٣,٤ مليون دولار، والسنغال ٢٧ مليون دولار). وبالنسبة لعام ١٤٣٧هـ (٢٠١٦)، يستعد البنك لتمويل مشاريع قيمتها حوالي ٣٦ مليون دولار (تشاد: ٢٠ مليون دولار، وأفغانستان: ١٦ مليون دولار).

ومنذ إنشاء البنك عام ١٩٧٦، خصصت نسبة ٦٪ من عملياته لمشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ. وبدأ تمويل البنك للمشاريع المتصلة بتغير المناخ يكتسي بعض الأهمية في عام ١٩٩٤ إذ بلغ معدلها آنذاك ٣٪ من محفظة العمليات. وتواصل التقدم عموما منذ ذلك الوقت إذ تم تسجيل معدل ٤٪ في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وبدأت الزيادة الهامة في مشاركة البنك في المشاريع ذات الصلة بتغير المناخ في عام ٢٠٠٨ بمعدل تجاوز ١٠٪.

وتتذبذب حصة البنك في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ في محفظة عملياته صعوداً ونزولاً من عام إلى آخر. لكن بالنظر للعقدين الأخيرين، أي من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، ومن ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، بلغ متوسط هذه الحصة لكل عقد من هذين العقدين ١,٢٪ و٦٪ على التوالي. ويظهر ذلك حصول تقدم في تمويل البنك لتغير المناخ على مدى العشرين سنة الأخيرة.

وينبغي التأكيد على أن جميع هذه المشاريع تخص الطاقة المتجددة، أي الطاقة المائية والشمسية وطاقة الريح، حيث إن مفهوم تمويل الأنواع الأخرى من المشاريع المتعلقة بتغير المناخ، مثل النقل والمشاريع الحضرية، لم يكن قد بلغ مرحلة النضج

الشكل (1). مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في التخفيف من آثار تغير المناخ مقارنة بإجمالي المحفظة منذ تاسيسه (1976-2016)

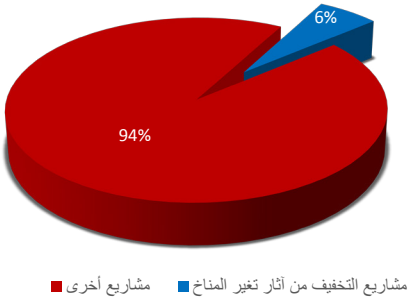

الشكل (2): تطور مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في التخفيف من آثار تغير المناخ مقارنة بإجمالي المحفظة

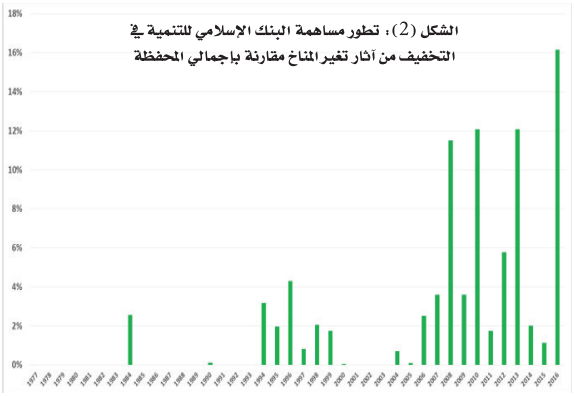

في الدول الأعضاء التي يركز معظمها الجهود على زيادة معدلات الكهربة وتطوير مرافق البنى التحتية الأساسية.

وسجلت محفظة عمليات البنك المتعلقة بتمويل مشاريع تغير المناخ عام ٢٠١٦ أعلى معدل، حيث تجاوز ١٦٪. ويرجع ذلك إلى إيلاء الاهتمام بمشاريع النقل ذات الصلة بتخفيف آثار تغير المناخ.

ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه اعتبارا لما يلي:

- توجه العالم نحو تطوير محطات الطاقة الشمسية الكبرى (أصبحت ناضجة وقابلة للاستمرار في المجالين الصناعي والعام)
- اعتماد ضمانات وسياسة البنك لإعداد تقارير عن المشاريع المتعلقة بتغير المناخ
- تشارك الدول الأعضاء في البنك بشكل أكبر في مجال مواجهة تغير المناخ بتطوير مساهماتها المقررة المحددة وطنيا

واعتَمَد اختيار المشاريع على المعايير التي تبنتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتصنيف المشاريع ذات الصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ.

تتوزع مشاريع البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتخفيف آثار

الشكل (3): التوزيع الجغرافي لمساهمة البنك في التخفيف من آثار تغير المناخ

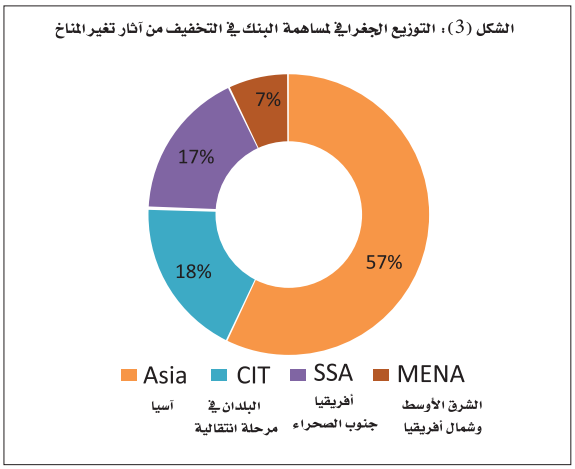

تغير المناخ على أربع مناطق وهي: أفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوجد حوالي ٥٧ ٪ من هذه المشاريع في آسيا نظرا لطبيعة هذه المنطقة التي تتسم بتطورها المتقدم وتوفر الموارد المائية. غير أن التوجه يظهر أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ستشهد تقدما هاما في المستقبل القريب نظرا لتوفر موارد مائية وشمسية هائلة، والعمل على توسيع البنى التحتية الخاصة بالشبكات لكي تتمكن من إيواء محطات كبرى للطاقة تعتمد على المصادر المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

٣. تجارب ناجحة

أ. محطات صغرى للطاقة المائية في طاجكستان

تهدف هذه المحطات إلى توفير إمدادات موثوقة من الكهرباء في المناطق الريفية التي كانت فيها الإمدادات في السابق محدودة، ولاسيما خلال فصل الشتاء.

وشملت المرحلة الأولية لهذا المشروع الذي حظي بالموافقة وبدأ تنفيذه عام ٢٠٠٤ إنشاء ثماني محطات صغرى للطاقة المائية (خمس منها مولها البنك الإسلامي للتنمية) في مناطق نائية وريفية عدة من البلاد. وبلغ حجم تمويل البنك ١١,١٥ مليون دولار أمريكي من مجموع ميزانية المشروع البالغة ١٤,٦ مليون دولار أمريكي. وبحلول مارس ٢٠١٣، تم الانتهاء من إنشاء وإطلاق المحطات الثماني جميعها في مقاطعات أيني (محطة مارزيتش)، وطاجيك آباد (محطة فاثوبود)، ونور آباد (محطة شاشبولوي)، وجيرغاتال (محطة بيتافكول)، وراشت (محطة سانجيكار)، وتورسونزاد (محطة شيركنت)، وشاهريناف (محطة توج)، وبالدجوفان (محطة حرمة). وتنتج المحطات الثماني مجتمعة ٧,٧٥ ميغاوات من الكهرباء.

الشكل (٤): محطة صغرى للطاقة المائية في طاجاكستان

ب. مستقبل آمن ونظيف: إعادة تشكيل قطاع الطاقة في تركيا

عززت تركيا في السنوات الأخيرة بشكل كبير جهودها الرامية إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة عن طريق الاستثمارات الخاصة. وقدم البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ التمويل لقطاع الطاقة بدعمه لأربعة مشاريع لتطوير الطاقة المتجددة وستة مشاريع لكفاءة الطاقة. وتقدم هذه المشاريع حاليا مساهمات عظيمة في مجموع مصادر الطاقة في تركيا، كما تتيح منافع إضافية عديدة.

وللمساهمة في بلوغ هذه الأهداف الوطنية، قدم البنك تمويلا مكن أربعة مشاريع للطاقة المتجددة تشمل سدين للطاقة المائية، ومحطة للطاقة الشمسية، ومحطة لطاقة الرياح، وستة مشاريع لكفاءة الطاقة سيتم إنجازها. وتنتشر هذه المشاريع عبر أراضي تركيا (أنظر الشكل ٥).

وعمل البنك في إطار نهج التمويل هذا من خلال شريك في التنفيذ. ويعد مصرف التنمية الصناعية التركي (TSKB) أحد المصارف الإنمائية والاستثمارية الرائدة في تركيا، وكان أول بنك يمول مشاريع للطاقة المتجددة في البلاد. وقد أثبت المصرف أن خبرته وتجربته في هذا القطاع قيمة جدا، حيث إن جميع المشاريع تقريبا تُنجز في حدود الميزانيات المخصصة وداخل الجدول الزمني المحدد لها.

وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع العشرة ٦٤١,٢ مليون دولار أمريكي، قدم منها البنك الإسلامي للتنمية ١٠٠ مليون دولار باستخدامه لأول مرة صيغة المضاربة المقيدة. ويتمثل الممولون الدوليون في البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتمويل، ومصرف التنمية الأوربي، وبنك KfW الألماني. أما الأبناك التركية المقرضة فتشمل مصرف "Türkiye Garanti Bankası"، ومصرف "Türkiye İş Bankası" ومصرف "Yapı ve Kredi Bankası".

الشكل (٥): مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة التي ينفذها البنك الإسلامي للتنمية في تركيا

وفاق تأثير هذه المشاريع مجتمعة الأهداف الأولية بشكل كبير. فمحطات الطاقة المتجددة قادرة على توفير ٣٧٠ ميغاوات مقارنة بالهدف المحدد البالغ ١٥٠ ميغاوات. كما أن إمداداتها المشتركة للشبكة الوطنية تتجاوز ٥٠٠ جيغاوات في الساعة للسنة الواحدة، مقلصة بذلك انبعاثات ثاني أوكسيد

الكربون ب ٤٣٠ ألف طن سنويا. وفي الوقت ذاته، فقد وفرت مشاريع كفاءة استخدام الطاقة بالفعل ١,٠٠٦,٠٠٠ طن من غازات الدفيئة (بينما كان الهدف المحدد هو ٣٠٠ ألف طن).

نهج جديد للتمويل الإسلامي

كانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها البنك الإسلامي للتنمية التمويل بصيغة المضاربة المقيدة. ففي إطار صيغة التمويل بالمضاربة يقدم رب المال (وهو البنك الإسلامي للتنمية في هذه الحالة) الرأسمال للمضارب (مصرف TSKB في هذه الحالة) للاستثمار في مؤسسات تجارية وفقا للمعايير المتفق عليها. وقد ألغى هذا النهج حاجة البنك الإسلامي للتنمية إلى الدخول في اتفاقات فردية للتمويل لكل مشروع فرعي يتم تمويله. كما أعطى الكثير من الحرية لمصرف "TSKB" باعتباره وكالة التنفيذ المحلية (المضارب)، مثلا لاستعمال إجراءاته للتقويم، وتقييم الجودة وقياس المخاطر، وكذلك لشراء السلع والخدمات.

وتتفق صيغة المضاربة المقيدة مع مبادئ الشريعة وتتوافق من حيث العمليات مع صيغ التمويل التي يقدمها باقي الشركاء الإنمائيين، ويتسم بالتنافسية الإدارية معها. وتتميز هذه الصيغة أيضا بفعاليتها الكبيرة وبآلياتها التنفيذية المناسبة للعملاء. وستفيد هذه المزايا العمليات المستقبلية للبنك في الدول الأعضاء مما سيسمح لها بتطوير مشاريعها في قطاع الطاقة. وستزيد هذه المزايا بشكل خاص فرص وصول البنك إلى المجتمعات الريفية من خلال الوسطاء الماليين المحليين.

الشكل (٦): مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة التي ينفذها البنك الإسلامي للتنمية في تركيا – محطة الطاقة الشمسية

وسَخَّر مصرف TSKB لهذه العملية معرفته الواسعة بقطاع الطاقة في تركيا لوضع مجموعة من المشاريع المناسبة وذات الجودة العالية. وأعطت صيغة المضاربة المقيدة البنك ما يحتاجه من المرونة لدراسة واختيار المشاريع وفقا لمعايير صارمة، ورصد تنفيذها باستمرار، ومع ذلك صرف الأموال بسرعة.

ج. مشروع منتالي للطاقة المائية (هيئة تطوير حوض نهر السنغال)

أُنجز مشروع منتالي للطاقة المائية من خلال التعاون العابر للحدود بين السنغال ومالي وموريتانيا برعاية هيئة تطوير حوض نهر السنغال، وهي هيئة إقليمية لحوض السنغال. وأنشأت الهيئة نظاما فريدا للطاقة على الصعيد دون الإقليمي يضم محطة كهرومائية بقوة ٢٠٠ ميغاوات أسفل سد منتالي قادرة على إنتاج حوالي ٨٠٠ جيغاوات في الساعة سنويا، مما سيقلص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ب ٤٧٨ ألف طن. ويشمل المشروع كذلك خطوط نقل طولها ١٠٠٠ كيلومتر وقوتها ٢٢٥ كيلو فولت، فضلا عن محطات فرعية توزع الطاقة الكهربائية التي تم توليدها على مراكز التخزين الرئيسية في مالي وموريتانيا والسنغال، ويشغلها في الوقت الحقيقي نظام مركزي للتوزيع يقع في منتالي.

الشكل (٧): مشروع منتالي (هيئة تطوير حوض نهر السنغال)

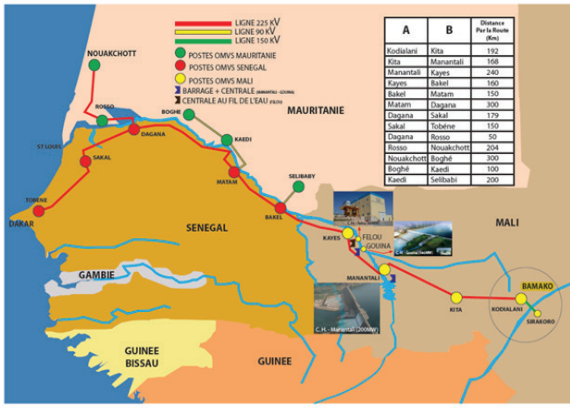

A	B	Distance Par la Route (Km)
Kodialani	Kita	192
Kita	Manantali	168
Manantali	Kayes	240
Kayes	Bakel	160
Bakel	Matam	150
Matam	Dagana	300
Dagana	Sakal	179
Sakal	Tobène	150
Dagana	Rosso	50
Rosso	Nouakchott	204
Nouakchott	Boghé	300
Boghé	Kaedi	100
Kaedi	Selibabi	200

وساهم هذا التعاون الإقليمي بفعالية في تقليص العجز الطاقي وأثبت أن التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة يمكن أن ينجح. ويعد البنك الإسلامي للتنمية أحد الممولين الرئيسيين لهذا المشروع بعد أن وافق في عام ١٩٩٧ على تمويل نظام تفريغ الطاقة (خط النقل بقوة ٢٢٠ كيلو فولت) في ثلاثة بلدان وهي السنغال ومالي وموريتانيا بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي ٢١ مليون دولار أمريكي من التكلفة الإجمالية للمشروع التي قدرت بحوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

د. أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية المصغرة في بنغلادش

عندما مول كل من البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية برنامجا للطاقة الشمسية في عام ٢٠٠٣، كان هدفهما آنذاك تركيب ٥٠ ألف نظاما بحلول عام ٢٠٠٨. والواقع أن الطلب كان كبيرا لدرجة أن هذا الهدف تحقق بحلول عام ٢٠٠٥. وفي غياب إشارات إلى انحسار الطلب، يجري حاليا تركيب ٥٠

ألف نظاما كل شهر. وقد راجع البنك الدولي هذا البرنامج مرارا وتكرارا واستمر في تمويله. وسطرت حكومة بنغلادش هدف تركيب ٢,٥ مليون نظاما منزليا للطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠١٤، مع تركيب مليون نظام في عام ٢٠١٢ لوحده.

الشكل (٨): أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية المصغرة في بنغلادش

وانضم إلى هذا البرنامج منذ انطلاقه شركاء إنمائيون آخرون. وتقدم المؤسسات المالية ومن بينها البنك الإسلامي للتنمية الذي انضم إلى البرنامج في عام ٢٠٠٩ قروضا، بينما يدعم شركاء آخرون البرنامج بالمساعدة في تغطية تكاليف أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية.

وفي عام ٢٠٠٩، ساهم صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بصفته ذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعني بالتخفيف من وطأة الفقر، بمبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي في مخطط التمويل المشترك، لينضم بذلك إلى المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية المملوك للحكومة الألمانية " KfW".

ووردت المنح المخصصة لتقديم مبالغ الدعم المستعملة في البرنامج في الأصل من مرفق البيئة العالمية، ثم مؤخرا من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، عن طريق الشراكة العالمية حول المساعدة القائمة على النواتج. وفضلا عن التمويل المقدم من حكومة بنغلادش، تم كذلك التوصل بمنح من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ومنظمة التنمية الهولندية (SNV).

٤. الخاتمة

يقدر أن تنمو مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ في وقت أضحت فيه الطاقة المتجددة خيارا ناجعا في الاقتصادات التي تعاني من ندرة الوقود الأحفوري وفي الاقتصادات الغنية بالموارد على حد سواء. وتضمن الزيادة الأخيرة في الاستثمارات في الطاقة المتجددة آفاقا واعدة للتوجهات المستقبلية. وعلاوة على ذلك، قدمت الدول الأعضاء مساهماتها المقررة المحددة وطنيا والتي تستلزم اتخاذ تدابير مبنية على المشاريع في القطاعات المختلفة لاقتصاداتها. وسيدعم البنك الإسلامي للتنمية دوله الأعضاء في تحقيق الأهداف المتعلقة بمساهماتها المقررة المحددة وطنيا في قطاعات مختارة بتوفير التمويل الإسلامي لها.

ومن المتوقع أن تشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي تزخر بإمكانات واعدة للطاقة الشمسية في المستقبل القريب تطورا هاما في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ بإنشاء أنظمة شمسية كبرى.

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه:

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

رؤيته:

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته:

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه:

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ)منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأسماله:

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

سنته المالية:

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

وحدته الحسابية:

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org